الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
19 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ٣/٠٠ مساء

الرئيس: السيد بارك إن – كوك . . . . . (جمهورية كوريا)

ثم: السيد غارسيا غونزاليس (نائب الرئيس) . . . . . (السلفادور)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-54318 (A)

افتتحت الجلة في الساعة ٣/١٠ مساء.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد إليكا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية):تكلم نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقال إن مؤتمر قمة الجماعة الذي عقد مؤخرا ركز على التدابير الخاصة بالتصدي لأثر الأزمة المالية الراهنة وجدد التزام دول الجماعة بتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وذكر أن رؤساء الدول والحكومات شددوا على ضرورة تجنب الحمائية عند التصدي للأزمة. وقال إنه إزاء انخفاض عائدات التصدير خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٨، وهو الانخفاض الذي يحتمل أن يستمر، توجد حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار الأزمة على التنمية. وأضاف أن أحد هذه التدابير يمكن أن يكون هو إصلاح الهيكل المالي الدولي بحيث يكون قادرا على تلبية احتياجات البلدان النامية.

٢ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، تعهد بتأييد بلدان المجموعة التام للموقف الأفريقي فيما يتعلق بوجود نظام داخلي شامل لتغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ تتم مناقشته في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي يعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأضاف أن هذه البلدان ستعمل بلا كلل على انتهاء المؤتمر إلى نتيجة موفقة.

٣ - وقال إن من الضروري، مع اقتراب عام ٢٠١٥، وهو الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن تقوم البلدان المتقدمة النحو التي لم تقم بذلك بعد بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لتصل إلى هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية للبلدان النامية وما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا.

٤ - وقال إن إصلاح الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة بما يمكنها من الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية أمر بالغ الأهمية ولا يمكن تحقيقه إلا بزيادة القدرة على التنبؤ وتوفير استقرار التمويل في المدى الطويل.

٥ - وأشار مع الارتياح إلى تزايد مستوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولكنه ذكر أن هذا لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب، بل ينبغي تعزيزه عن طريق التعاون الثلاثي.

٦ - وذكر أنه ما زال هناك مجال للتحسين في برمجة المساعدة الإنسانية وتمويلها، ولكن المجموعة تعترف بجهود الأمم المتحدة في الاستجابة للكوارث الطبيعية. وذكر أن عملية النداء الموحد، التي يقوم برصدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هي أداة أساسية لتعبئة الموارد في الأزمات الطارئة وأداة استراتيجية لتخطيط الاستجابة لما يقع مستقبلا من أزمات.

٧ - **السيد سولون – روميرو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): أشار إلى أنه في العام السابق كان رأس المال يتدفق إلى الشمال لإنقاذ مصارف ومؤسسات أعمال معينة بدلا من أن يتدفق إلى الجنوب حيث كان لازما لإنقاذ حياة البشر. وأضاف أن من الضروري لهذا السبب أن يقوم الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة، والمنشأ لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، بالنظر في تدابير التي يمكن اتخاذها لتخفيف عبء الديون الخارجية على البلدان النامية وإنشاء هيكل مالي دولي جديد يكون أكثر شمولا وشفافية ويركز على شواغل أفقر البلدان.

٨ - وقال إن جولة الدوحة التي تنظمها منظمة التجارة العالمية يجب أن تركز مرة أخرى على هدفها الرئيسي الأساسي وهو التنمية؛ ويجب أن تتخذ تدابير لإلغاء تحرير

الخدمات المالية وإعادة تأكيد الحق السيادي للدول في تنظيم هذه الخدمات. وذكر أن بوليفيا ترفض التدابير الحمائية التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو، ولكنها تؤكد حق البلدان النامية في تنظيم صادراتها ووارداتها من أجل حماية العمالة وتوفير الطعام لشعوبها.

٩ - وذكر أن الأزمة الاقتصادية شديدة الأثر بوجه خاص على البلدان النامية غير الساحلية، ولهذا ينبغي أن تعامل هذه البلدان معاملة تفضيلية على جميع المستويات. وأضاف أنه ينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة والاحترام المتبادل بين الدول، وهو ما ييسر إعادة توزيع فوائد التجارة واستحداث المعارف التكنولوجية ونقلها.

١٠ - وقال إن تغير المناخ يثبت أن البشر هم جزء من نظام مترابط، وأن هذا النظام معروف منذ آلاف السنين باسم أمنا الأرض. وأضاف أن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تجرى مناقشات، في إطار الأمم المتحدة، بشأن إعلان عالمي عن حقوق أمنا الأرض. وقال إن الفروق بين البشر وبين سائر أعضاء أمنا الأرض يجب أن تؤخذ في الاعتبار، ولكن الإعلان يجب أن يعترف بحق هؤلاء الأعضاء الآخرين في الحياة وفي الانسجام. وقال إن عدم قدرة بعض هؤلاء الأعضاء على الدفاع عن حقوقها لا يعني تخليها عن هذه الحقوق. وأضاف أن المجتمع يدافع عن حقوق الأطفال وهذا بالضبط هو ما يجب أن يفعله المجتمع الدولي للدفاع عن حقوق العالم الطبيعي.

تولى السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور)،(نائب الرئيس)، رئاسة الجلسة.

١١ - **السيدة ساهوسارونغسي** (تايلند): أثنت على الأمين العام لتنظيم الأنشطة الرفيعة المستوى المتعلقة بمسائل حيوية مثل تغير المناخ وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وقالت إن الأثر العالمي للأزمة المالية يتطلب بالضرورة استجابة عالمية. وأضافت أنه يتعين لهذا السبب على جميع البلدان أن تعمل معا على حل هذه الأزمات وإنشاء آليات تمنع تكرار وقوعها.

١٢ - وأشارت إلى ما ذكره رئيس وزراء تايلند - الذي يتولى أيضا رئاسة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - في اجتماع عقد مؤخرا لقادة مجموعة العشرين من أن إحدى سبل تعزيز التعاون الدولي هي التعاون الإقليمي. وأضافت أنه ينبغي في الوقت نفسه تعزيز التعاون المالي الإقليمي لضمان الانتعاش العالمي الكامل وتعزيز الهيكل المالي والاقتصادي الراهن. وقالت إن من أمثلة هذا التعاون المالي الإقليمي مبادرة شيانغ ماي التي وضعت في أعقاب الأزمة المالية في آسيا عام ١٩٩٧ لتوفير السيولة لبلدان المنطقة من خلال الترتيبات الثنائية. وأضافت أنه في وقت أقرب، واستجابة للأزمة المالية العالمية الراهنة ، قامت بلدان الرابطة ومعها اليابان وجمهورية كوريا والصين بوضع مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف.

١٣ - وقالت إن الانتعاش الاقتصادي العالمي يتوقف أيضا على الكيفية التي يتصدى بها المجتمع الدولي لمسألة انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي بسبب انكماش تدفقات التجارة. وأضافت أن مبادرات تحرير التجارة يجب أن تستمر ويجب التوصل إلى نتيجة عادلة لجولة الدوحة الإنمائية. وذكرت أن الإسراع بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من شأنه أن يساعد البلدان النامية على الخروج من دائرة الفقر عن طريق التجارة.

١٤ - وذكرت أن أزمات الغذاء والطاقة وتغير المناخ تهدد رفاه جميع الشعوب، ولهذا فإن من الضروري أن تتخذ جميع البلدان خطوات لتشجيع الطاقة المتجددة والأنماط المستدامة

للاستهلاك والإنتاج. وأضافت أن تايلند من جانبها على استعداد لتقاسم خبرتها في مجال الوقود الحيوي الذي لا يؤثر على المحاصيل الغذائية.

١٥ - وأشارت إلى أن عددا من البلدان لا يحتمل أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية في السنة المقررة لها وهي سنة ٢٠١٥. وذكرت أن أهم الأهداف الإنمائية للألفية هو الهدف رقم ٨ المتعلق بإنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية. وقالت إن تايلند عملت بنشاط على تحقيق هذا الهدف من خلال الأطر الإقليمية للتعاون، ولكنها ما زالت مقتنعة بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكون مكملا لشراكة بين الشمال والجنوب وليس بديلا لها.

١٦ - **السيد فاليرو بريسينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الأزمة العالمية الراهنة قد أثارت الشكوك حول النظام الرأسمالي ولكن المسؤولين عن العالم المالي الدولي لا يعتزمون إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة للخروج من هذه الأزمة. وذكر أن هذه النقطة يدل عليها أن ما تحقق مؤخرا من انتعاش متواضع في القيم السوقية قد احتفل به على أنه نهاية للمشاكل مع أن البطالة قد ظلت في ازدياد.

١٧ - وقال إن تدابير التنشيط الاقتصادي قد أفادت في المقام الأول دول الشمال بينما تعاني دول الجنوب من تخفيضات في الميزانيات وسياسات مسايرة للتقلبات الدورية تؤدي إلى زيادة البطالة وزيادة الفقر والجوع واليأس. وذكر أن توفير السيولة لدول الجنوب يقتضي أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بإجراء إصلاحات جذرية، والاعتراف بالمؤسسات المالية الإقليمية مثل مصرف الجنوب الذي أنشئ مؤخرا، وتوقف بلدان الجنوب عن أن تكون مصدرا صافيا لرأس المال إلى دول الشمال.

١٨ - وذكر أن حكومته تطالب بتغيير الهيكل المالي الدولي وهياكل الإدارة العالمية بوجه عام وأنها تعمل على تحقيق هذه الغاية بالاشتراك مع الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية. وأضاف أنه يجب على الجمعية العامة أن تقوم بدور قيادي في عمل هذا الفريق على أن تؤخذ في الاعتبار وجهات نظر منظمات مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا والجماعة الكاريبية والبديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن يسترشد فيه بمبادئ التضامن والتكامل من أجل أن تحقق جميع البلدان إمكانياتها الإنمائية وتتجنب المواقف التي تسود فيها المصالح التجارية لقلة من البلدان والشركات المتعددة الجنسية.

١٩ - وانتقل إلى تغير المناخ فقال إنه يمثل أعظم تهديد للجنس البشري وأن مؤتمر كوبنهاغن يجب أن ينتهي إلى اتفاق بشأن تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة تخفيضا هائلا. وذكر أن ما يسمى بآلية التنمية النظيفة يقوم على المبدأ التجاري الذي يقرر أن من يلوث ملزم بالدفع، وبعبارة أخرى فإن على القادرين على الدفع - وهم الشركات الدولية الكبيرة - يستطيعون أن يلوثوا كما يشاءون. وأضاف أن هذا أمر غير مقبول وغير أخلاقي. وقال إن أزمة الغذاء ترتبط ارتباطا واضحا بتغير المناخ وتعتبر دليلا آخر على أن بلدان الجنوب هي أكثر من يعاني من شطط بلدان الشمال. وأضاف أن هذه الأزمة هي أيضا عرض من أعراض استراتيجية عولمة الغذاء لخدمة مصالح المؤسسات التجارية الزراعية التي تستهدف تحطيم الإنتاج الغذائي المستدام بيئيا الذي يلبي احتياجات السكان المحليين لصالح زراعة المحصول الواحد الرأسمالية التي تستجيب لمصالح السوق الدولية.

٢٠ - **السيد الشوابكة** (الأردن): قال إن الأزمات الأخيرة التي عصفت بالعالم والمتمثلة في أزمة الغذاء والطاقة والأزمة المالية والاقتصادية وتغير المناخ تتطلب من الحكومات

والأفراد العمل معا لإيجاد مصادر تمويل إضافية من أجل تخفيف معاناة الفقراء ومساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر وتعزيز أنظمتها الاقتصادية.

٢١ - وذكر أن الاقتصاد العالمي يواجه اليوم أزمة مالية واقتصادية حادة هي الأخطر منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وأضاف أن هذه الأزمة تحولت إلى القضية الدولية الأكثر إلحاحا بسبب ضغطها على الاقتصاد الدولي وتهديدها لفرص النمو والتنمية المستدامة وعرقلتها بشكل خطير للاستراتيجيات الدولية والوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن قرارات قمم مجموعة الدول العشرين بدعم صندوق النقد الدولي وتقديم تسهيلات من المؤسسات المانحة للدول الفقيرة التي تضررت من الأزمة هي خطوة في الاتجاه الصحيح ولكن الأمر يتطلب تحركا دوليا يتعامل بجدية مع الأزمة وتداعياتها وخاصة على البلدان النامية.

٢٢ - **السيد أسلوف** (طاجيكستان): قال إنه لا بد من تدابير إضافية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، بما في ذلك وجود تجارة دولية عادلة، والقضاء على الحمائية، وإزالة الاختلالات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وذكر أن حكومته تؤيد الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية باعتبارها أساسا وطيدا للعمل المنسق الجماعي في التصدي للأزمة.

٢٣ - وقال إن العمل الحاسم الجماعي لازم للتصدي لأزمة الغذاء العالمية. وذكر في هذا الصدد أن وفده يؤيد أنشطة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية وإطار العمل الشامل الخاص بها. وأضاف أن مؤتمر القمة العالمي القادم المعني بالأمن الغذائي ينبغي أن يعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتوسيع نظام الحماية الاجتماعية وحماية الضعفاء من السكان بحيث يستطيع جميع الناس التمتع بالحق في الغذاء.

٢٤ - وقال إن طاجيكستان ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تنفيذ عدد من الاستراتيجيات الوطنية، بينها استراتيجيتها الإنمائية الوطنية واستراتيجيتها للحد من الفقر. وأضاف أنه بالنظر إلى أهمية هذه الاستراتيجيات، ينبغي تقديم المساعدة الدولية في تنفيذها في البلدان النامية.

٢٥ - وذكر أن وفده يتطلع إلى المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعقد في وقت لاحق من هذا العام. وقال إن مثل هذا التعاون، باعتباره مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، هو من أهم آليات التعاون الإنمائي الدولي لأنه يتيح فرصا إضافية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وحافزا متجددا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - وقال إن الحصول على الطاقة مسألة بالغة الأهمية لا بالنسبة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية فحسب والقضاء على الفقر، ولكنها بالغة الأهمية أيضا في المعركة ضد تغير المناخ. وكرر في هذا الصدد أن وفده يطالب بالتنفيذ الكامل لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي، بالإضافة إلى ضمان الحصول على الطاقة على نحو يعتمد عليه، أن يعزز مصادر الطاقة المتجددة، ويزيد إمدادات الطاقة، ويعزز الوفورات في الطاقة، بوسائل مثل نقل التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة.

٢٧ - وقال إنه لا بد من عمل جماعي عاجل لمواجهة تحدي تغير المناخ. وذكر أن وفده يرحب بمؤتمر القمة بشأن المناخ الذي عقد مؤخرا ويثق في أنه سيتم التوصل إلى اتفاق في مؤتمر تغير المناخ القادم الذي يعقد في كوبنهاغن.

٢٨ - وقال إن وفده يؤيد مبادرة تنظيم مناسبة خاصة بشأن تعزيز إدارة المياه خلال الدورة الحالية ويقترح أن تقوم الجمعية العامة أيضا بإجراء حوار رفيع المستوى بشأن يوم

المياه العالمي لاستعراض تنفيذ عقد العمل الدولي، ”الماء من أجل الحياة“، في منتصف العقد، أي في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠. وأضاف أن بلده يود أيضا أن يستضيف مؤتمرا مماثلا رفيع المستوى في عام ٢٠١٠.

٢٩ - **السيد غوتا سيفو** (إثيوبيا): قال إن الأزمة الاقتصادية الراهنة هي أزمة من نوع فريد لا من حيث عمقها فقط بل أيضا من حيث مدى تأثيرها العالمي. وذكر أن أفريقيا تعاني بالفعل من الآثار غير المباشرة للأزمة، مثل تدهور عائدات الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية وبطء السياحة لأسباب منها ارتفاع أسعار النفط، وأضاف أن من المحتمل أن تزداد هذه الحالة سوءا لأن المتوقع أن تؤدي الأزمة المالية إلى نقص في المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. وذكر، بناء على ذلك، أن أفريقيا قد ترى زيادة في عدد الفقراء وانخفاضا في مستويات المعيشة بالنسبة للقطاعات الضعيفة من سكانها.

٣٠ - وقال إن الأزمة المالية ستفرض على بلدان أفريقيا وشركائها الإنمائيين النظر في إجراءات قصيرة الأجل وإجراءات طويلة الأجل فيما يتعلق بالسياسات. وذكر أنه يتعين على أفريقيا أن تعزز نظمها المالية وأن تنوع قاعدة صادراتها وأن تكثف جهودها من أجل تعبئة مواردها الداخلية وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا في هذه الجهود. وأضاف، على وجه الخصوص، أنه يجب على شركاء أفريقيا الإنمائيين ضمان احتفاظ الدول الأفريقية بالمرونة اللازمة لتجربة طرق بديلة في التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها. وقال إن الهيكل الاقتصادي والمالي الدولي الجديد يجب أن يعكس هذا المفهوم. وأضاف أن أفريقيا ستحتاج إلى المساعدة الإنمائية ربما أكثر من أي وقت مضى، ولهذا فإنه يحث شركاء أفريقيا الإنمائيين على الوفاء بما أعادوا تأكيده مجددا من التزام فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية على اعتبار أن ذلك أمر ذو أولوية.

٣١ - وقال إن من المتوقع أن يجعل تغير المناخ تحويل الاقتصادات الأفريقية أكثر صعوبة مما كان يمكن أن يكون عليه. وأضاف أنه يتعين لهذا أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات عاجلة للحد من الاحترار العالمي وأن يقدم التعويضات إلى أفريقيا التي يحتمل أن تعاني بشكل غير متناسب ولو أنها لم تكن سببا في وجود هذه المشاكل. وأضاف أن أكثر الطرق فعالية للتكيف مع تغير المناخ هي تحقيق النمو والتغيير في اقتصادات أفريقيا. وقال إنه يبدو أن ثمة توافقا عالميا في الآراء بشأن ضرورة العمل على الحد من الاحترار العالمي على أساس من المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأضاف أن أفريقيا، على هذا، ستقوم بدورها ولكنها ستحتاج إلى تمويل من المجتمع الدولي. وقال إنها بصدد تحديد موقف تفاوضي مشترك وستبعث بفريق واحد يقوده رئيس وزراء إثيوبيا إلى مؤتمر كوبنهاغن.

٣٢ - واستعرض التقدم الذي أحرزته إثيوبيا منذ عام ١٩٩١ فقال إنه تم إنجاز مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الناجحة التي أدت إلى وجود اقتصاد سوقي ومجموعة من خطط السنوات الخمس للتنمية المعجلة المستدامة للقضاء على الفقر. وقال إن إثيوبيا حققت نموا في ناتجها المحلي الإجمالي يزيد على ١٠ في المائة خلال السنوات الخمس السابقة كما انخفض الفقر المطلق انخفاضا شديدا في الوقت الذي اتسعت فيه استثمارات القطاع الخاص اتساعا كبيرا جدا. وأضاف أن الحكومة تضاعف جهودها لبلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأعرب عن الامتنان لما يتلقاه بلده من دعم من المجتمع الدولي، وحث شركاء التنمية على زيادة ما يخصصونه لبلده من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٣ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): أشار إلى أن أثر الأزمة الاقتصادية العالمية هو أشد ما يكون في البلدان النامية، وقال إنه لا بد من إصلاح جوهري في نظام الاحتياطي الدولي الراهن حتى يمكن التصدي للاختلال الهيكلي الذي يجعل

البلدان النامية عرضة للصدمات العالمية بغض النظر عن احتياطياتها الهائلة.

٣٤ - وذكر أن المشروطية، وعدم القابلية للتنبؤ، وتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية هي تحديات رئيسية في ضمان تقديم المساعدة الفعالة إلى أقل البلدان نموا، وأنه ينبغي لهذا أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٥ - وفيما يتعلق بالدين الخارجي، قال إن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين هي مبادرة تستحق الترحيب، ولكن نهج الخطوة خطوة لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج فعالة. وذكر أنه متى استوفى بلد من البلدان المعايير التي تؤهله ليكون في عداد أقل البلدان نموا فإن ديونه الخارجية، سواء منها الثنائية والمتعددة الأطراف - ينبغي أن تلغى على الفور. وأضاف أن ما يقدم مستقبلا من المساعدات الإنمائية ينبغي أن يكون على أساس المنح.

٣٦ - وقال إن تغير المناخ يمثل تحديا عالميا كبيرا؛ وذكر أن البلدان الوطيئة مثل بنغلاديش ستكون أشد البلدان تأثرا مع أنها لم تكن سببا في المشكلة. وحث المجتمع الدولي على أن يتفق في مؤتمر كوبنهاغن على هدف طموح بعيد النظر بالنسبة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وأضاف أن هذا الاتفاق ينبغي أن يشمل تعهدات ملزمة قانونا فيما يتعلق بأمور مثل احتياجات التكيف بالنسبة لأقل البلدان نموا، وتمويل تلك الاحتياجات، وضمان الحصول على التكنولوجيا المناسبة والمقدور عليها. وذكر، أخيرا، أن بنغلاديش حققت تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ قد فرضت تحويل الأموال للتصدي لتلك المشاكل العاجلة.

٣٧ - **السيد سوي** (ميانمار): أشار إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة تسبب زيادة في الفقر المدقع وسوء التغذية المزمن، وقال إن التواتر غير المسبوق للكوارث الطبيعية يدل على هشاشة كثير من البلدان أمام الآثار الضارة لتغير المناخ. وذكر أن أثر تغير المناخ هو أشد ما يكون في البلدان النامية وأن نقص الموارد المالية والخبرة التكنولوجية يزيد في ضعف قدرة هذه البلدان على اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف والتكيف ومن ثم يتعين تقديم الدعم المالي اللازم إلى هذه البلدان. وأعرب عن أمله في أن يؤدي مؤتمر كوبنهاغن القادم إلى اتفاق شامل بشأن تغير المناخ يأخذ في الاعتبار حقيقة أن للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مسؤولية مشتركة ولكنها متباينة في هذا الصدد.

٣٨ - وقال إنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بحيث تكفل توافر الموارد الكافية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا - من حيث السيولة في الأجل القصير أو التمويل الإنمائي والمنح في الأجل الطويل - وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأضاف أن ميانمار من جانبها أدرجت الأهداف الإنمائية للألفية في خطتها الإنمائية الوطنية التي تشمل ثلاثة برامج رئيسية يتم في إطارها تنفيذ مشاريع لتحسين البنية الأساسية اعتمادا على مواردها وحدها. وذكر أن ميانمار تتوقع بلوغ أهدافها في مجالات مثل الصحة والتعليم والحصول على مياه الشرب المأمونة. على أنه أضاف أنه ما زال هناك كثير من التحديات.

٣٩ - وقال إن من أمثلة التدابير البيئية الناجحة التي اتخذت في ميانمار سياسة الغابات التي اعتمدت في عام ١٩٩٥ والتي شددت على أهمية الإدارة المستدامة للغابات بدون عرقلة للقدرة الإنتاجية. وذكر أنه نتيجة لهذه السياسة استطاعت ميانمار أن تحافظ على أهم غاباتها التي تغطي ٥٠ في المائة من مجموع مساحة أراضيها. وأضاف أنه تتخذ تدابير لضمان المحافظة على الغابات مستقبلا، ومنها التوسع في الغابات المحفوظة ومناطق الغابات العامة المحمية.

٤٠ - **السيد جيروس** (بيلاروس): رحب بالدلائل التي تشير إلى أن هيكلا اقتصاديا دوليا جديدا قد أخذ يظهر بالتدريج بفضل الخطوات التي اتخذت مؤخرا لتعزيز المؤسسات المالية الدولية وزيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في عمليات اتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأضاف أنه ينبغي أن تشمل الخطوات التالية التوسع في فرص حصول هذه البلدان على الاستثمار ومنع عودة ظهور الحمائية التجارية.

٤١ - وقال إن التكنولوجيات النظيفة هي أداة رئيسية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية العالمية وأنها ضرورية في المعركة ضد الاحترار العالمي. وذكر أنه ينبغي لهذا أن تكون تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة المقدور عليها متاحة على نطاق واسع في أقرب وقت ممكن. وأضاف أن بيلاروس، سعيا إلى هذه الغاية، اقترحت إنشاء آلية عالمية لزيادة فرص الحصول على موارد الطاقة الجديدة والمتجددة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. وذكر أن وفده يطالب الآن بدراسة شاملة لهذا الاقتراح من جانب خبراء دوليين رئيسيين. وقال إن النتائج التي ينتهون إليها ينبغي أن تدرج في تقرير مقبل للأمين العام بشأن تعزيز موارد الطاقة الجديدة والمتجددة.

٤٢ - وقال إنه ينبغي للجنة أن توجه مزيدا من العناية إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٣ المعنون ''التعاون الإنمائي مع البلدان ذات الدخل المتوسط''، لأنه لم يبذل ما يكفي للتصدي للمسائل الخاصة التي تعوق التنمية المستدامة في هذه البلدان. وذكر أنه نتيجة لذلك، ستكون اقتصاداتها هي التي تحدد إلى حد كبير آفاق أي انتعاش اقتصادي عالمي ناجح وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣ - وقال إنه ينبغي للجنة أيضا أن تعطي إشارة سياسية واضحة لأطراف المفاوضات المتعلقة بنظام جديد لما بعد كيوتو وأن تساعد على بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء. وأضاف أن بيلاروس من جانبها قد تعهدت بزيادة تخفيض ما يتم فيها من انبعاثات غاز الدفيئة بمقتضى تعديلات المرفق باء من بروتوكول كيوتو. وقال إن من المفارقة أن بطء معدل التصديق على هذا التعديل، بما في ذلك التصديق من جانب البلدان التي تطالب الآن بنظام لما بعد كيوتو، يمنع بيلاروس من النهوض بالتزاماتها الزائدة.

٤٤ - **السيد كريستيان** (غانا): قال إن أزمتي الغذاء والنفط والأزمة المالية ما زالت لها آثار مريعة بالنسبة للتجارة والاستثمار والنمو، وخاصة في أفريقيا. وذكر أن هذه الأزمات قللت أيضا من احتمالات أن تحقق البلدان الأفريقية الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أنه يلزم، لهذا، زيادة التنسيق الدولي للسياسات وتجديد التزام المجتمع الدولي باستجابة عالمية شاملة.

٤٥ - وذكر أن الأزمة المالية كشفت عن جوانب الضعف المتأصلة في الاقتصاد العالمي ولهذا يلزم إصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك التنظيم الفعال للمؤسسات المالية الرئيسية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والصناديق التحوطية والإشراف عليها. وذكر أن البلدان النامية، على وجه الخصوص، ما زالت تطالب بأن يكون لها صوت أكبر في عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات بريتون وودز وبزيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام منتجاتها من خلال الانتهاء إلى نتيجة موفقة في جولة الدوحة الإنمائية. وذكر أن مشوهات التجارة من الإعانات والحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو تضر بالبلدان النامية الفقيرة ويجب إزالتها.

٤٦ - وقال إنه بالنظر إلى ما يمثله الاحترار العالمي من خطر على التنمية والنمو في أفريقيا، فإن لأفريقيا مصلحة حيوية في التوصل إلى أقوى اتفاق ممكن في مؤتمر تغير المناخ القادم

الذي يعقد في كوبنهاغن. على أنه أضاف أنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تقوم بدور قيادي في أي اتفاق من هذا القبيل، وذلك بتخفيض الانبعاثات وتزويد البلدان النامية بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمساعدة في بناء القدرات التي تحتاج إليها.

٤٧ - وأشار في هذا الصدد إلى أنه يتعين على آليات التمويل اللازمة لدعم التكيف مع تغير المناخ أن تعزز الكفاءة وأن يتم إدماجها جيدا في السياسات الإنمائية الوطنية وأن تعتمد على القنوات الإنمائية الموجودة كلما كان ذلك ممكنا. وأضاف أن تقديم الدعم من القطاع الخاص إلى البلدان النامية سيكون أيضا أمرا لا غنى عنه بالنسبة لنجاح جهودها الوطنية.

٤٨ - **السيدة أوغوو** (نيجيريا): قالت إنه في عالم يزداد ترابطا يتعين تنسيق التدابير الدولية المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة لضمان نجاحها في المدى الطويل. وذكرت أنها لهذا تطالب المجتمع الدولي بدعم تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، وترحب بما تم مؤخرا من إنشاء الجمعية العامة لفريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية.

٤٩ - وقالت إن الجهود الوطنية هي أيضا مسألة حيوية، ومن ثم فإن نيجيريا تقوم بتكثيف الإصلاحات التي تقوم بها في مجال الاقتصاد الكلي عن طريق الأخذ بسياسات ضريبية أكثر كفاءة وشفافية وكذلك عن طريق تعزيز القدرة التنظيمية للمصرف المركزي بها.

٥٠ - وقالت إن الأزمة المالية العالمية ما زالت تقلل احتمالات أن تستطيع البلدان النامية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. على أنها شددت على التزام أفريقيا المستمر بنجاح تنفيذ البرنامج الشامل في تنمية الزراعة في أفريقيا وطالبت المجتمع الدولي بدعم الجهود المبذولة لتحقيق هدف الثورة الخضراء في أقرب وقت ممكن.

٥١ - وذكرت أن نيجيريا لديها إمكانيات هائلة لزيادة الإنتاجية الزراعية، ولكن ما زال يعوقها في هذا الصدد عدم كفاية القاعدة التكنولوجية والاستثمار الرأسمالي. وقالت إن وفدها لهذا يأمل في أن يساعد مؤتمر القمة العالمي القادم المعني بالأمن الغذائي في تنفيذ الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي وخاصة في أفريقيا.

٥٢ - وقالت إن القيود المتعلقة بالطاقة هي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية القطاعية في نيجيريا، حيث توجد حاجة ملحة إلى تكنولوجيات الوقود الأحفوري النظيف ووضع نظام مستدام لإمدادات الطاقة. وطالبت في هذا الصدد ببذل جهود منسقة، بما في ذلك إقامة الشراكات على أساس من مبدأي الشفافية والاحترام المتبادل، لتشجيع جميع موارد الطاقة دون المساس بالحاجة إلى ضمان الأمن الغذائي.

٥٣ - وقالت إن تغير المناخ ما زال يشكل تهديدا رئيسيا لا للتنمية فحسب بل أيضا لبقاء البشر، وخاصة في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكرت أن وفدها، لهذا، يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى حل دائم، بما في ذلك مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا بشأن تغير المناخ، ومن ثم تطالب المجتمع الدولي بأن يعمل متحدا في المؤتمر القادم الذي يعقد في كوبنهاغن لصالح البشرية كلها.

٥٤ - وذكرت أن تدهور معدلات التبادل التجاري وتقلب الأسعار العالمية للسلع الأساسية ما زال لهما تأثيرهما السلبي على مصير أفريقيا من التجارة العالمية. وأعربت عن أسفها لأن ما تقوم به البلدان المتقدمة النمو من تقديم الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة قد أسهم إسهاما كبيرا في فشل جولة الدوحة الإنمائية. وأضافت أن نيجيريا، لهذا،

تطالب جميع الأطراف بأن تعمل على الانتهاء من جولة الدوحة في وقت قريب حتى تصبح التجارة الدولية أكثر شمولا وأكثر توجها إلى التنمية.

٥٥ - وقالت إن الهدف العام للمعونة ينبغي أن يكون هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمستفيدين منها؛ كما ينبغي أن تركز المعونة على القطاع الإنتاجي وعلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتطوير البنية الأساسية. وذكرت أنه ينبغي لمنتدى التعاون الإنمائي أن يقوم بالرقابة الدولية والرصد بالنسبة لمرفق المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٦ - وقالت إن نيجيريا ما زالت ملتزمة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب كمكمل، وليس كبديل، للتعاون بين الشمال والجنوب. وأعربت عن أملها في أن يساعد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيعقد في نيروبي في زياد التشديد على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٧ - **السيد حسين** (جزر القمر): قال إن أزمتي الطاقة والغذاء والأزمة المالية، ومعها التهديد المتمثل في تغير المناخ، تقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعرض للخطر حياة الملايين في جميع أنحاء العالم وخاصة في أفريقيا. وذكر أنه يتعين، لهذا، على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته كاملة من أجل التصدي لهذه التحديات المتعددة.

٥٨ - وقال إن ارتفاع أسعار الغذاء يمكن أن يدفع بملايين الناس دفعا إلى الفقر في جميع أنحاء العالم وذكر أنه يتبين من التنبؤات أن هذه الأسعار يمكن أن تظل مرتفعة حتى عام ٢٠١٥. وأضاف أن أسعار السلع الأساسية الضرورية في جزر القمر زادت بما يقرب من ٦ في المائة. وقال إن حكومته، لهذا، اتخذت عددا من التدابير المضادة، بينها إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لرصد الحالة؛ واعتماد ورقة استراتيجية للحد من الفقر شملت الأهداف الإنمائية للألفية، وإعادة تنظيم هيئات التنمية الزراعية التابعة للدولة؛ وتنفيذ سياسة صارمة للميزانية والضرائب؛ والقيام بإصلاحات ضريبية وجمركية تركز على التبسيط والتنسيق والشفافية. وأضاف أنه يجري وضع برامج أخرى في صياغتها النهائية، وخاصة خطة العمل الوطنية المتعلقة بالتغذية والبرنامج الوطني للأمن الغذائي.

٥٩ - على أنه أضاف أن الجهود الوطنية وحدها لا تكفي وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد زيادة كبيرة ما يقدمه من معونة إلى القطاع الزراعي، وأن يعمل على توسيع الطاقات الإنتاجية الزراعية والبنية الأساسية، وأن يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وأن يضع تدابير خاصة فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والمعاملة التفضيلية.

٦٠ - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، قال إن من الضروري زيادة فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع المصنعة وللمنتجات الزراعية القادمة من أفريقيا وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية المشوهة للتجارة.

٦١ - وقال إن الأزمة المالية الراهنة برهنت على ضرورة القيام بإصلاح شامل للنظام المالي الدولي ووضع قواعد منصفة وشفافة لمؤسسات بريتون وودز عن طريق إشراك البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات بها.

٦٢ - وذكر أنه يتعين على المجتمع الدولي الوفاء بوعوده فيما يتعلق بتقديم المعونة إلى أفريقيا، وخاصة التزام البلدان المتقدمة النمو بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أنه يتعين إنشاء آلية لضمان التنفيذ التام وفي المواعيد المقررة للتعهدات الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا.

٦٣ - وقال إنه إذا لم تتخذ إجراءات لمواجهة تغير المناخ فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر القمر سوف تختفي من على ظهر الأرض خلال ٥٠ عاما. وأضاف أنه

يتعين لهذا اتخاذ إجراءات عاجلة. وقال إن بلدان الشمال تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية عن الوضع الراهن ولهذا فإن عليها واجب تغيير أنماطها غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك وتقديم المساعدة الضرورية إلى البلدان النامية. وأضاف أن المؤتمر القادم المتعلق بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن يتيح فرصة للتوصل إلى اتفاق جيد بشأن تغير المناخ.

٦٤ - **السيد مويتا** (كينيا): قال إن تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية على البلدان النامية، بما فيها كينيا، كان أشد ما يكون تدميرا. وأضاف أن الأزمة كشفت عن جوانب ضعف خطيرة في الهيكل التجاري والمالي العالمي الذي يحتاج إلى مراجعة عاجلة. وذكر أنه يلزم، لهذا، بذل مزيد من الجهود للتصدي لأسباب الأزمة والقيام بعمل عاجل لمساعدة وحماية البلدان الضعيفة من أثر الأزمة ووضع آليات لمنع تكرار مثل هذه الأزمنة في المستقبل. وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتولى زمام القيادة في البحث عن حلول دائمة.

٦٥ - وقال إن أزمتي الأغذية والطاقة الأخيرتين ما زال لهما تأثيرهما السلبي على الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر المدقع وعلى الجوع. وأضاف أن مشاكل الأمن الغذائي الراهنة في البلدان النامية ترجع إلى حد كبير إلى عقود من قلة الاستثمار في الزراعة. وأضاف أنه يلزم لهذا وضع حلول طويلة الأجل لضمان الأمن الغذائي في هذه البلدان، بما في ذلك توفير التمويل الكافي والاستثمار الكافي في الزراعة وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيات المناسبة.

٦٦ - وقال إن كينيا واجهت خلال السنوات الثلاث الماضية جفافا شديدا ما زال يهدد حياة عشرة ملايين من البشر. وذكر أن حكومته ممتنة على وجه الخصوص لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ولبرنامج الأغذية العالمي لما بذلاه من جهود مكملة لبرنامجها فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وأضاف أنه لتعزيز هذه الجهود يحث المجتمع الدولي على متابعة تنفيذ الإعلان الذي اعتمد في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقد في عام ٢٠٠٨.

٦٧ - وقال إن ثمة بلدانا نامية كثيرة، وخاصة في أفريقيا، لا يحتمل أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم يلزم أن تكون هذه البلدان قادرة على استعراض استراتيجياتها وخططها. وأضاف أن مؤتمر القمة المزمع عقده في عام ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيكون فرصة للمجتمع الدولي للبحث عن طريق جماعي للمضي إلى الأمام.

٦٨ - وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد جهوده في التصدي لمسألة تغير المناخ. وأضاف أن وفده، لهذا، يشير مع الارتياح إلى مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا بشأن تغير المناخ ويتطلع إلى نتيجة إيجابية يحققها مؤتمر تغير المناخ الذي يعقد في كوبنهاغن وما يتصل به من مناسبات. وأضاف أنه لكي يستطيع المجتمع الدولي التصدي للتحديات البيئية على نحو أكثر فعالية، يتعين تعزيز الإدارة البيئية الدولية وتعزيز الدعامة البيئية للتنمية المستدامة، وخاصة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره المنظمة الدولية الرئيسية المسؤولة عن البيئة.

٦٩ - وذكر، أخيرا، أن وفده يود أن يشدد على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب وعلى التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية العالمية.

٧٠ - **السيد جينبائيف** (قيرغيزستان): قال إن قيرغيزستان، بوصفها بلدا جبليا شديد التعرض للكوارث الطبيعية، قلق عميق القلق للتهديد الذي يمثله تغير المناخ. وذكر أن وفده، لهذا، يحث الدول الأعضاء على تأييد أحدث

مشروع قرار بشأن التنمية المستدامة للجبال الذي سيقدم في الدورة الراهنة.

٧١ - وذكر أن بلدان آسيا الوسطى تعلق أعظم الأهمية على المياه وأمن الطاقة؛ وأن تحقيق هذا الأمن يتطلب التخطيط الطويل المدى والتنظيم على أساس من التعاون الإقليمي المتبادل المنفعة. وفيما يتعلق بالأمن المائي، قال إن من الأمور البالغة الأهمية على وجه الخصوص تحسين تخزين المياه في خزانات المنطقة خلال فصل الشتاء لضمان توافر المياه الكافية اللازمة للري خلال فصل الصيف. وأضاف أنه يلزم أيضا اتخاذ تدابير عاجلة لمنع فقدان إمدادات المياه العذبة في المنطقة نتيجة لذوبان الكتل الجليدية والغطاء الثلجي. وفيما يتعلق بأمن الطاقة، قال إن قيرغيزستان قامت مؤخرا، كجزء من جهودها للتصدي لتغير المناخ، ببناء محطة طاقة كهرومائية جديدة تقل فيها الانبعاثات الضارة إلى الغلاف الجوي.

٧٢ - وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون أكثر نشاطا في تقديم المساعدة في التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وضرب مثلا فقال إن قيرغيزستان مهتمة بعمليات مبادلة الديون كآلية يمكن أن توفر التمويل اللازم لدعم مبادرات التنمية المستدامة في البلاد الجبلية الفقيرة.

٧٣ - **السيدة ستيوارت** (منظمة العمل الدولية): قالت إن الأسواق قد أخذت تستعيد عافيتها بشكل بطئ نتيجة للإجراءات المنسقة التي اتخذتها الحكومات على مدى العام الماضي، ولكن منظمة العمل الدولية تتوقع أن يستمر تدهور سوق العمل العالمية في عام ٢٠٠٩ وأن يؤدي ذلك إلى بلوغ أعلى مستويات مسجلة للبطالة في العالم.

٧٤ - وأشارت في هذا الصدد إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمدته المنظمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على أساس خطة توفير العمل اللائق، والذي اقترحت فيه مجموعة من السياسات المتوازنة والواقعية التي تستطيع البلدان، بدعم من المؤسسات الإقليمية والمؤسسات المتعددة الأطراف، أن تستخدمها لتعزيز استجابتها للأزمة. وأضافت أن التنفيذ الكامل للميثاق يتطلب المشاركة النشطة من جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، ومن ثم رحبت بما تم من تأييد لها حتى الآن، بما في ذلك تأييدها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٥ الذي يستهدف تعميم الميثاق في تدابير المنظمة للاستجابة للأزمة.

٧٥ - وقالت إن قرار اللجنة بتنظيم مناسبة خاصة بشأن الحد العالمي الأدنى من الحماية الاجتماعية خلال الدورة الراهنة هو أيضا محل ترحيب. وذكرت أن الحماية الاجتماعية، بوصفها إحدى دعائم خطة توفير العمل اللائق، هي مسألة أساسية بالنسبة لولاية المنظمة. وأضافت أن الأزمة الاقتصادية قد أظهرت بوضوح أنه ينبغي للأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية وضع استراتيجيات للتشجيع العالمي للحماية الاجتماعية كجزء أساسي من جهود الحد من الفقر ومن السياسات الإنمائية الأوسع. وقالت إن وضع حد عالمي أدنى من الحماية الاجتماعية يمكن أيضا أن يساعد البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٦ - وشددت، أخيرا، على أنه لا بد من عمل حاسم وسريع بشأن تغير المناخ. بل أضافت أنه يمكن تحويل الأزمات الاقتصادية وأزمات العمالة إلى فرص للإسراع بالانتقال إلى اقتصادات يرتفع فيها معدل النمو وتنخفض انبعاثات الكربون.

رفعت الجلسة في الساعة ٥/٤٥ مساء.